السعودية وحسابات التوازنات الجديدة في الشرق الأوسط

أ. م. د. أسامة مرتضى باقر*
أكاديمي وباحث من العراق

* تدريسي ـ كلية العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية

مقدمة

تعاني المملكة العربية السعودية من أزمة مركبة (داخلياً ـ خارجياً)، أفضت إلى جملة من الإشكاليات التي تواجهها في كيفية احتوائها، والبحث عن آليات لعدم خروج الأمور عن نطاق السيطرة. إن المتغيرات التي حصلت في المنطقة مؤخراً تدفع باتجاه تضييق خيارات صانع السياسة الخارجية السعودية، لكونها عمدت منذ تشكيل المملكة على حليف أوحد، ولم تعد المرونة والتعددية في التعاطي الخارجي، مما أفضى إليإصابة السياسة الخارجية بمأزق عدم القدرة على التكيف، إلى جانب اعتماد مبادئ تخالف ما هو معمول في العلاقات الدولية، وهو المحرك الطائفي في بوصلة علاقاتها وتوجهاتها وأهدافها، حيال الوحدات الدولية كافة وهو أمر لم يعد يتناسب ومعطيات القرن الحادي والعشرين.

نحاول هنا تعرف ماهية تلك الأزمات مدخلاتها وتفاعلاتها ومخرجاتها في التوازنات الإقليمية في المنطقة، والوصول إلى رؤية مؤداها: أن السعودية أضحت تعاني من انتكاسات وإخفاقات في سياستها الخارجية، الأمر الذي يشير إلى مقدمات خروجها من اللعبة إقليمياً ودولياً، ولإثبات ذلك سيتم تناول ما يأتي:

أولاً: الواقع السعودي بعد التحولات والتغيير في المنطقة

تشير العديد من الدراسات إلى أن مصير المملكة على المحك، بعد أضحت المملكة تعاني من مرض الشيخوخة والصراع القائم بين المعمرين والشباب

من الأمراء الراغبينفي السلطة، هذا الأمر بدأ يثير حفيظة الغرب ومسقبل تلك الدولة النفطية المهمة في سوق الطاقة العالمي، توفي ولي العهد الأمير النايف بن عبد العزيز بعد بضعة أشهر من وفاة سلفه الأمير سلطان، ومن ثم تعيين الأمير سلمان، مما كشف عن توتر في داخل الاسرة الحاكمة، لا يمكن عدّ السعودية أنها تلك الدولة التي استطاعت الصمود وسط عاصفة التغيرات،وأنها الملكية المحصنة من احتمالات التغيير، فهناك الكثير من المشاكل الداخلية المتمثلة بارتفاع معدل البطالة والتضخم المستمر وتراجع القدرة الشرائية.

ومن الواضح أن هيأة البيعة لم تكن الآلية المناسبة، لاحتواء النقمة المتولدة لدى جيل الشباب من الأمراء، إلى جانب ذلك عدم شعور المواطنيين بالإنصاف والعدالة الاجتماعية، وعدم وجود أيّة بارقة أمل لأي إصلاح سياسي وتطبيق الديمقراطية وحرية التعبير والتهميش،الذي يتعرض له الشيعة في شرق المملكة، الأمر الذي أثار حفيظة الكثير من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان[1]، لذا عانت المنظومة السياسية من أزمة وجود حقيقية.

أن هيأة البيعة لم تكن الآلية المناسبة، لاحتواء النقمة المتولدة لدى جيل الشباب من الأمراء

(1) صحيفة المشرق العدد (2404) في 7/تموز 2012. ص2.

فالكل يترقب الاحتمالات بعد وفاة الملك عبدالله، والذي تجاوز عمره (89) عاماً، والتوقعات بوقوع العائلة الحاكمة بفخِّ الانقسامات من جهة، والحراك الجماهيري بدخوله مرحلة الغليان من جهة أخرى، في ظل نظام لم يعد ينتمي إلى التطورات الحديثة ومعايير الحكم الرشيد.

ثانياً: الواقع الإقليمي الجديد والرؤية السعودية

يبدو أن السعودية تسير صوب العزلة إقليمياً ودولياً،بعدما تعرضت في الآونة الأخيرة لسلسلة الانتكاسات السياسية والدبلوماسية، نتيجة لانتهاجها سياسات متخبطة على المستويين الإقليمي والدولي، جسدتها الردود الانفعالية حول عدة قضايا حساسة،أبرزها الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى، الذي جاء بعد مفاوضات مارثونية بين إيران ومجموعة (الخمسة + واحد) في 24/تشرين الثاني/ 2013، نجم عنه موجة فتور حادة شابت العلاقات الأميركية السعودية وتأرجح العلاقات بين البلدين المتحالفين، إذ شكل الاتفاق النووي الإيراني صدمة كبرى للسعودية يهدد بضياع نفوذها إقليمياً.

الخشية السعودية من الاتفاق النووي الإيراني

بعد أن وصلت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وألمانيا إلى عقد اتفاق مبدئي،لم ينتظر أولئك الذين ينتقدون الاتفاق من الأطراف الإقليمية وقتاً طويلاً للرد. فقد انتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي، (بنيامين نتنياهو) قائلاً بأنه (**خطأ استراتيجياً**) من جهتها، اتخذت المملكة العربية السعودية الحليف الأميركي الآخر في الشرق الأوسط، الذي كان يشعر بالقلق حول الانفتاح على إيران نهجاً مختلفاً، وأصدرت بياناً رحبت فيه بحذر بهذا الاتفاق، لكنهاأعقبته بتصريحات تختلف تماماً عن البيان الأول، ومن ثم أضحى هناك تطابق (إسرائيلي ـ سعودي) حول رؤيتهما للاتفاق الإيراني ـ الأميركي.

أضحى هناك تطابق (إسرائيلي ـ سعودي) حول رؤيتهما للاتفاق الإيراني ـ الأميركي.

إنّ السعوديين لايحظون بأي حليف في السياسة الأميركية لحشد المعارضة ضد إدراة الرئيس اوباما، ولارغبة لديهم في وضع أنفسهم ضد القوى الدولية الأخرى التي وقعت على الاتفاق، بما في ذلك فرنسا وبريطانيا، اللتين تعدان شريكين للمملكة العربية السعودية على الصعيد الأمني، والمنافسين في مجال إنتاج النفط في روسيا، وعملاء النفط الرئيسين في الصين، ولايشعر السعوديين بالقلق تجاه طموح إيران النووي، فخوفهم يتعدى ذلك ليبدو أكثر عمقاً، فالاتجاهات الجيو ـ سياسية في الشرق الأوسط تقف ضدهم، مما يهدد مكانتهم الإقليمية وآمن المملكة الداخلي،يرى السعوديون في إيران أنها خصمهم اللدود المنافس في أغلب المجالات والاتجاهات.

يرى السعوديون في إيران أنها خصمهم اللدود المنافس في أغلب المجالات والاتجاهات

كانت السعودية تطمح لإدامة هيمنتها الإقليمية، غير أن التطورات الدبلوماسية والسياسية الأخيرة تمثلت نتائجها برفض السعودية منصب عضو غير دائم في مجلس الأمم المتحدة الذي شغلته الأردن بدلاً عنها، فضلاً عن إعلان سلطنة عمان رسمياً معارضتها للاتحاد الخليجي الذي دعت له السعودية عقب الاتفاق النووي الإيراني، وعبرت عن استعدادها للانسحاب من مجلس التعاون الخليجي،إذا ما أُنشئ اتحاد بين الدول الخليجية الست، كل هذه الأمور كشفت عن ضعف الحنكة السياسية الاستراتيجية لدى حكام المملكة، التي بدأت تفقد حلفاءها من دول الخليج أيضاً.

وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية التي تبديها الحكومة الإيرانية برئاسة الرئيس حسن روحاني، من أجل توطيد التعاون مع المملكة العربية السعودية سعياً لتخفيف بواعث القلق لدى دول الخليج المجاورة، بشأن نفوذ طهران في إعقاب اتفاقها النووي مع القوى العالمية، لا يضفيصراع السعودية مع إيران، مؤشرات حقيقية للظفر بعلاقات جيدة على المدى القريب، ويخوض حكام السعودية ما يعدّونه صراع حياة أو موت على مستقبل الشرق الأوسط مع إيران، وهم غاضبون لعدم تحرك المنظمة الدولية بشأن سورية،إذ تدعم المعارضة التي تسعى للإطاحة بالمنظومة السياسية القائمة في سوريا.

صراع السعودية مع إيران، مؤشرات حقيقية للظفر بعلاقات جيدة على المدى القريب

وخلافاً للسنوات الماضية لا يقتصر غضب السعوديين على الصين وروسيا العضوين الدائمين بمجلس الأمن، بل يشمل أيضاً الولايات المتحدة الأميركية، التي يعتقدون أنها خذلتهم في عدم توجيه ضربة عسكرية لسوريا، تهيئ لتقوية المعارضة المدعومة إقليمياً[2].

(2) غريغوريغوس:لماذا تخشى المملكة العربية السعودية الاتفاق النووي الإيراني، صحيفة الصباح الجديد، العدد (2746) 30/12/2013، ص10.

الملف السوري والسعودية

من بين الملفات التي عمقت الخلاف بين الإدارة الأميركية والسعودية هو الملف السوري،إذ دعمت الرياض وبحماسة إدارة اوباما في استعمال القوة ضد سوريا في آب / 2013،بعد تقارير من لجان دولية لم تؤكد استخدام النظام للأسلحة الكيميائية جاءت المبادرة الروسية بالقرار(2118)، القاضي بنزع الأسلحة الكيميائية السورية، بعد فشل كل مشاريع القرارات السابقة بخصوص الأزمة السورية وفق الرؤية الأمريكية، جاء القرار والذي تم وفق الفصل السادس، وليس بموجب الفصل السابع كما كانت تطمح الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعني عدم استخدام القوة العسكرية، وهو فشل جديد يزادعلى سلسلة الإخفاقات لإدارة الرئيس اوباما في ولايته الثانية.

والقرارجاء لحفظ ماء وجه الولايات المتحدة الامريكية لتخليصها من قرار الضربة العسكرية غير الواقعي، والذي اعترف بشرعية المنظومة السياسية في سوريا للتخلص من الأسلحة الكيميائية، والتعامل مع لجان الدولية التابعة للأمم المتحدة[3]، ومن ثم كانت انتكاسة جديدة للانتكاسات السعودية في المنطقة، والتي أعلنت وأكدت استمرار دعمها للجماعات المسلحة في

(3) انظر نص القرار (2118) موقع الامم المتحدة / مجلس الامن/ www.un.org(s/2118/2013).

سوريا. إن المخاوف التي بدأت تنتاب السعودية من إمكانية إقدام واشنطن على المساومة على مصالحها في تسوية كبيرة، يمكن أن تسدل الستار على السعودية وتفتح الباب لأطراف جدد بدلاء عنها.

السعودية وفشل قمة مجلس التعاون الخليجي في الكويت

وفشلت السعودية في تسويق فكرتها باتجاه تشكيل اتحاد خليجي، تكون هي صاحبة القيادة فيه بوصفها (تتزعم المجلس)

كشفت اجتماعات القمة الخليجية (34) التي عقدت مطلع كانون الاول / 2013، عن التناقضات الخليجية البينية، وفشلت السعودية في تسويق فكرتها باتجاه تشكيل اتحاد خليجي، تكون هي صاحبة القيادة فيه بوصفها (تتزعم المجلس)، وتمخضت عن القمة أن هناك ثلاثة محاور داخل مجلس التعاون الخليجي:

الأول: يجمع الكويت والامارات وعمان، يمكن وصفه بالمحور المعتدل.

الثاني: يجمع السعودية والبحرين، يمكن وصفه بالمحور المتشدد.

الثالث: ويتضمن قطر وحيدة بموقف متفرد، إذ تجد أن لها الأهلية في قيادة المجلس، ويمكن وصفها بأنها الداعمة لتنظيم الإخوان المسلمين العالمي.

وكانت السعودية تتمنى أن يتشكل الاتحاد المزعوم على ركيزتين (العملة الموحدة، وتوسيع عدد قوات درع الجزيرة)، لكنها اصطدمت بالموقف العماني والقطري اللذين لم يؤيدان هذا المقترح، ووصف بالمبادرة الميتة والتي عرفت مؤخراً، طرح السعودية لمبادرات ومواقف غير منطقية أو غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وكانت السعودية قد دعمت توسعة المجلس، ليشمل ما بقي من ملكيات في المنطقة، بعد شعورهم بالضعف بسبب عملية التغير لتشمل المملكة الاردنية والمملكة المغربية، لكن لم تجد إجراءات عملية على أرض الواقع[4].

(4) انظر صحيفة الصباح البغدادية العدد(2997) في 2013/12/30.

الخيارات السعودية في التعاطي الإقليمي

إن الخيارات القابلة للتنفيذ المتاحة للسعودية من أجل انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالية وصرامة محدودة، على الرغم من عدم ارتياحها الشديد بإزاء تقارب الغرب مع إيران، وبعد أن غضبت الرياض من الولايات المتحدة الأميركية، لمّح مسؤولون سعوديون كبار إلى عدد من الاحتمالات، بدءاً

يصعب على دولة احتفظت بتحالف قوي مع الولايات المتحدة الأميركية لعشرات السنين التفكير في قوى بديلة

بإقامة علاقات إستراتيجية مع قوى عالمية أخرى، وانتهاء بتبني موقف أكثر حزماً تجاه حلفاء إيران في العالم العربي، بل ذهبوا إلى التلويح بالسعي لامتلاك قنبلة نووية عبر شراء رؤوس نووية من باكستان، إذا فشلت القوى العالمية في إحباط طموحات طهران النووية، لكن يصعب على دولة احتفظت بتحالف قوي مع الولايات المتحدة الأميركية لعشرات السنين التفكير في قوى بديلة.

واعلنت الرياض أيضاً عن نيتها في انتهاج سياسة خارجية أكثر دفاعاً عن مصالحها، بما يتفق مع وضعها بوصفها (أغنى دولة عربية ومهد الإسلام)، وقال الأمير محمد بن نواف سفير السعودية في لندن لصحيفة التايمز،أن **(الخيارات متاحة امام الرياض بما في ذلك السعي لامتلاك سلاح نووي إن تمكنت إيران من إنتاج قنبلة)**[5].

(5) كمال عبيد، انتكاسات متتالية للرياض تضعها خلف قضبان العزلة، صحيفة النهار البغدادية العدد(768) 2013/12/11، ص11.

لكن الواقع العملي وبعيداً عن التصريحات الإعلامية، تفيد بأن المشكلة الرئيسة في تحويل هذه الأقوال إلى أفعال، تكمن في غياب بديل واضح للمظلة الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة الأميركية للخليج، أو لدور الجيش الأميركي في تقديم المشورة والتسليح والمساعدة للقوات المسلحة السعودية.

وفي الإطار نفسه كان مسؤولون سعوديون كبار، قد وجهوا فيما سبق التحذيرات نفسها التي وجهها الأمير محمد بن نواف، بشأن السعي لامتلاك قنبلة نووية منهم وزير المخابرات السابق الأمير تركي الفيصل، لكن عند إمعان النظر تبدو هذه المسألة محاولة لتحفيز القوى العالمية، لتكون أشد صرامة مع إيران، أكثر من كونها تعبيراً عن نية حقيقية، وذلك بإثارة شبح سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط،إذ يعتقد على نطاق واسع أن اسرائيل تملك أسلحة نووية.

إن السعي الحقيقي لامتلاك أسلحة نووية سيأتي بنتائج سلبية، وسيحول المملكة إلى دولة تنشر أسلحة الدمار الشامل بدلاً من إيران، والسعودية في المراحل الأولى من التخطيط لبرنامج للطاقة النووية ووقعت معاهدة حظر الانتشار النووي، وبروتوكولاً إضافياً ينطوي على إجراءات ضمان أشد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويعتقد أن أية محاولة لتصنيع قنبلة سراً

ستستغرق عقوداً على الأرجح، لافتقار المملكة الحالي لأية تكنولوجيا أو خبرات أو مواد نووية، وحتى إذا حاولت السعودية اختصار العملية بشراء نظام تسلح نووي جاهز من باكستان على سبيل المثال، فإن عقد الصفقة بنفسه، سيكون مليئاً بالصعوبات وستكون العقبات هائلة. يقول مارك هيبس كبير الباحثين في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي وخبير الانتشار النووي: «هناك حاجة إلى الكثير من البنية الأساسية، حتى يكون للتهديد مصداقية ويصبح قابلاً للتنفيذ، ليس واضحاً لي أن السعودية ستتمكن من القيام بهذا سريعاً على الإطلاق».

وستدفع السعودية ثمناً باهضاً من علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع دول أخرى،إذا قامت بهذه المحاولة خاصة الولايات المتحدة، ويبدو الاقتصاد السعودي المعتمد على تصدير النفط، واستيراد الكثير من السلع والخدمات من الخارج غير جاهز لتحمل هذه الضغوط.

الخلاصة

إن القول بأن السياسة الخارجية السعودية بها حاجة إلى اصلاح حتى تتكيف مع التوازنات الجديدة، لهو أمر يفتقر إلى الدقة، لأن الواقع العملي يشير إليأنها تحتاج إلى تغير جذري،على مستوى السياسات الداخلية والخارجية، والتخلي عن المعتقدات التي حكمتها طيلة عقود خلت واعتماد سياسة الانفتاح الخارجي،واتخاذ إجراءات إصلاحية حقيقية داخلية، تماشياً مع التقارير الصادرة من المنظمات الدولية حول مستوى الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي وحرية المعتقد المذهبي، لكي يكون العالم على قناعة أن السعودية قد تغيرت، ولو تمّت عملية مراجعة للتوترات التي حصلت في المنطقة وعدم الاستقرار، لنجد أن السعودية هي عامل رئيس أو مساعد في تلك البؤر، والإشكالية أن هذا النهج لا يزال مستمراً في دعم تنظيمات وجماعات متشددة، وتجنيد وسائل الإعلام وتقنيات التواصل للحشد الطائفي والتجيش العنصري. إن التاريخ يشير إلى عدم قدرة أيّة منظومة على الاستمرار والبقاء، وهي تتبنى قيماً وآليات تعود للقرون الوسطى، لذا يظهر جليّاً أن عملية التحول حاصلة والتغيير قادمة، مهما حاولت العائلة الحاكمة تأجيلها أو الالتفاف عليها.

السياسة الخارجية السعودية بها حاجة إلى اصلاح حتى تتكيف مع التوازنات الجديدة